

د. ياسين أحمد عيسى أستاذ النحو والصرف المساعد بآداب أسوان	عن الرتبة النحوية والتراكيب بين التخطنة والتصويب
--	---

يحاول هذا البحث أن يكشف عن دور الرتبة (القرينة اللفظية) في تحديد التراكيب الصحيحة تحويًا Grammatical وغير الصحيحة ungrammatical وذلك في المذاهب النحوية البصرية والكوفية، وتعتبر الرتبة من أبرز القرائن التي تتعاون مع العلامة الإعرابية لتحديد الصواب والخطأ في التراكيب . وقد أولاها نحاة العربية اهتماما كبيرا ويبدو ذلك في درسهم النحوي .

والرتبة النحوية تنقسم إلى رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة ، فالرتبة المحفوظة تعني أن عنصر التركيب يحتفظ بموقعه وبتمسك به ، ولا يجوز له أن يتقدم أو يتأخر وذلك مثل : رتبة الجار مع المجرور ، والمضاف مع المضاف إليه ، والمنعوت والنعت ، والمبدل منه والمبدل ، والمؤكد والتوكيد ، والموصول والصلةالخ.

والرتبة غير المحفوظة تعني ما يطلق عليه التقديم والتأخير جوازا ، مثل المبتدأ أو الخبر وتقديم المفعول على الفعل والفاعل ، والمفعول على الفاعل، والحال على الفعل (العامل) ، وخبر كان على اسمهاالخ. وهذا النوع يطلق عليه الرتبة الحرة ، " وقد يعرض للرتبة غير المحفوظة أو الحرة ما يقيدها بموقع معين ، بحيث تصبح معه رتبة ملتزمة أو محفوظة كوجوب تقديم المفعول على الفاعل المشتمل على ضمير المفعول ؟، أو

وجوب تأخير المفعول به عن الفاعل إذا لم تكن علامة تحدد وظفتيهما ،
كان تكن الحركة مقدرة ، مثل : ضرب موسى عيسى^(١) .

ويمكن أن توجز القول ، فالرتبة الحرة تصير مقيدة ، فيما يعرف
بوجوب التقديم والتأخير في الأبواب النحوية .

والحق ان اللغة العربية لغة إعراب ، والعلامة الأعرابية باعتبارها من
القرائن اللفظية دور هام في تحديد المعنى الوظيفي ، وعلماء العربية أولوها
اهتماما كبيرا في مباحثهم ، وكادت دراساتهم النحوية تتحدد في : العامل
والمعمول والعلامة الإعرابية Mark .

فقد طغت على دراساتهم ، وأخذت النصيب الوافر من فكرهم النحوي ،
ولكنهم أيضا اهتموا بدراسة الرتبة النحوية وجعلوها من معايير التخطئة
والتصويب في التراكيب "مولكنهم لم يعالجوها في بحث مستقل ، بل توزعت
على جميع أبواب النحو"^(٢)

وظيفة الرتبة تحديد العلاقة بين الجزأين ، فتجعل لأحدهما السبق
على الآخر^(٣) .

وللرتبة دور مهم في الجملة بوجه عام ، فهي تساعد على رفع اللبس
عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها إذ العبارة تدل على المعنى بوضع
مخصوص وترتيب مخصوص ، فإن بدل ذلك للوضع والترتيب زالت تلك

(١) أمن اللبس : ٢٢٩ ، الضرورة الشعرية : ٢٨٦

(٢) الضرورة الشعرية : ٢٨٦

(٣) مذكرات في النحو : ، الضرورة الشعرية : ٢٨٥

وتزداد أهمية الرتبة في اللغات الخالية من الإعراب، إذ تستعوض هذه اللغات في تأدية العلاقات التي كان يعبر عنها بالإعراب إما بكلمات مساعدة، وإما بوضع كل كلمة بالنسبة للكلمات الأخرى^(٢).

وفي العربية يجب المحافظة على الرتبة عند فقد العلامة الإعرابية بأن يكون الإعراب تقديريا نحو: أخي صديقي، وضرب موسى عيسى، وكان موسى فتاك...، ولكن إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية جاز التقديم والتأخير، فالأولي نحو: ضرب هذه هذا، فالفاعل هذا لعدم وجود علامة التأنيت اللاحقة للفعل الماضي morpheme. وكذا إذا وجدت قرينة معنوية جاز التقديم والتأخير نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، لأن المعني: أبو يوسف مثل أبي حنيفة، فيجوز: أبو حنيفة أبو يوسف، أي تقديم الخير لوجود قرينة التشبيه.

وفي نحو: أكل الكمثرى سلوي، فالفاعل سلوي، وهذا واضح لوجود القرينة المعنوية.

ومن ذلك: أعلمت زيدا عليا الخير،ف (زيدا) و (عليا) كلاهما يصلح لأن يكون فاعلا في المعني (العالم) لذا يجب المحافظة على الرتبة، أما قولنا: أعطيت زيدا درهما، فيجوز: أعطيت درهما زيدا، لأن الفاعل في المعني (زيدا) سواء تقدمه وتأخره.

(١) منهاج البلغاء: ١٢٢، الضرورة الشعرية: ٢٨٥

(٢) اللغة لفندريس: ١٢١

فالرتبة المحفوظة التي نبه عليها النحاة كانت لأغراض، ومن أهمها ما يتعلق بوضوح المعنى .

ولا نريد في هذا البحث أن نتوسع في دراسة الرتبة النحوية ، لكن نريد أن نعرض من التراكيب التي أثير حولها خلاف في صحتها وخطئها أو في إجازتها ومنعها ، ذلك بأن نحاة العربية جعلوا الرتبة النحوية معيارا هاما في التخطيط والتصويب .

والآن نبدأ بالجملة الاسمية البسيطة فيما يلي :

١- قائم زيد ٢- قائم أبوه زيد

٣- قام أبوه زيد ٤- ضربته زيد

٥- في داره زيد ٦- في داره قيام زيد

٧- في داره عبد زيد ٨- زيدا أبوه ضرب

٩- زيدا أبوه ضارب

والتراكيب التسعة المذكورة يختلف النحاة في إجازتها ومنعها علي النحو التالي^(١) :

١- من (١-٩) لا تجوز عند الكوفيين إلا التركيب (٥) فهو جائز عندهم.

٢- منع الأخصن التركيب (٥) : في داره زيد .

٣- أجاز هشام (٨ ، ٩) ، ووافق الكسائي في إجازة (٩) .

(١) . مع الهوامع : ٢ : ٣٦ وما بعدها بتصريف .

٤- التركيب (٣) ممنوع عند الكوفيين والبصريين. وأجازته الكسائي ،
والتركيب (٤) ممنوع عند البصريين والكوفيين وأجازته الكسائي .

٥- المذهب البصري يجيز التركيب (١)،(٢)،(٣)،(٤)،(٥)،(٦)،(٧)،(٨) ، (٩) .

وبهذا ، فالبصريون يمنعون أن يتقدم الخبر إذا كان جملة فعلية ،
ويجيزون سواه ، وفي شرح التصريح: " فإن البصريين أجازوا زيذا عمرو
ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر إذا كان فعلا، فأجازوا تقديم المعمول ولم
يجيزوا تقديم العامل" (١) .

وتبدو مما سبق ملاحظات في مذاهب النحاة يمكن إيجازها فيما يلي :

أ - لم يجز الكوفيون إلا التركيب (٥) في داره زيد ، ويلحظ فيه أن الأصل
المقدر : *under laying structure* أو بنيتَه العميقة *deep structure*
كما يقول التحويليون: في دار زيد زيد ، فالضمير يعود
علي متأخر لفظاً متقدم رتبة ، وهذا جائز في مذاهب النحاة. ولكن لو
قلنا: زيد في داره، فهذا لا يجوز لأن الضمير يعود علي متأخر لفظاً
ورتبة . وبهذا فما أجازته الكوفيون متفق عليه عند نحاة العربية ولا
خلاف.

لما تعليل السيوطي رحمة الله تعالى في إجازته التقديم : " لأن
الضمير غير معتمد عليه ، ألا ترى أن المقصود في الدار زيد (٢) فغير
مقبول لأن : في الدار زيد جائز فيه التقديم والتأخير، أما قولنا: في داره زيد ،
فيجب فيه تأخير المبتدأ لما ذكر .

(١) شرح التصريح : ١ : ١٨٨

(٢) شرح المفصل : ١ : ٩٢ ، مع الوجوه : ٢ : ٣٧

ب- لم يجز الكوفيون التراكيب (١-٩) إلا التركيب (٥) ، ذلك بأن فيها ضميرا يعود علي الظاهر، فقد تقدم ضمير الاسم علي ظاهره، و لا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره* .

أما للبصريون فقد أجازوا التراكيب (١) ، (٢) لأنهم يعربون (قائم) خبرا مقدما .

والكوفيون يمنعون، وجعلوا (قائم) مبتدأ عاملا عمل الفعل وإن لم يعتمد علي شيء .

ويعربون (زيد) فاعلا والتراكيب (٥) ، (٦) ، (٧) جائزة عند البصريين لأن الضمير فيها يعود علي متأخر لفظا متقدم رتبة، لكن الكوفيين لم يجيزوا ذلك لأنهم يمنعون الإضمار قبل الذكر^(١) ، والتركيان (٨ ، ٩) جائزان عند البصريين لأنهم لا يمنعون تقدم معمول الفعل علي المبتدأ والعامل .

ولم يجز البصريون تقدم الخبر إذا كان جملة فعلية، فالتركيبان (٣، ٤) لا يجوزان عندهم .

ج- الكوفيون منعوا التراكيب المذكورة لأن فيها إضمارا قبل الذكر ، وأجازوا التركيب (٥) : في داره زيد، لأنه لو قيل: زيد في داره لعناد الضمير علي متأخر لفظا ورتبة .

د- منع الأخطش ما أجازته النحاة في : في داره زيد ، لأن فيه إضمارا قبل الذكر .

(١) شرح الأشموني : ٢ : ٢٠٢ ، شرح ابن الناطم : ٢٥٦

هـ - أجاز الكسائي التركيبين (٤،٣) ، فأجاز تقديم الخبر (الجملة الفعلية) مخالفاً النحاة ، ولا يمنع الإضمار قبل الذكر كما ذكر الكوفيون ، وأجاز التركيب (٩) : " زيدا أبوه ضارب " ، دون : زيدا أبوه ضارب ، وعضده أبو علي بأن الأصل الإخبار بالمفرد ، والإخبار بالفعل خلاف الأصل ، فكان المبتدأ بالنسبة إليه أجنبي ، فلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل ، وعورض بأن تقديم معمول الفعل أولي لقوته^(١) .

وبهذا فالكسائي وافق البصريين في إجازته التركيب (٩) ، وخالفهم في منعه التركيب (٨) ، لكن هشاماً الضرير وافق البصريين لصورتين ، والمعروف أن المذهب البصري يعتبر الفعل أقوى العوامل ، وقوته تؤدي إلى جواز تقديم معموله عليه وبخاصة المتصرف منه ، واسم الفاعل فرع في القوة والعمل علي الفعل ، ويعتبر هو واسم المفعول وصيغة المبالغة والصفة المشبهة توالي له في القوة ، وجواز تقديم معمول^(٢) .

و- أجاز البصريون تقديم الخبر علي الاسم في نحو : قائم زيد ، واحتجوا بالسمع ، حكى : تميمي أنا ، ومشنوء من يشنؤك^(٣) .

(١) مع الهوامع : ٢ : ٣٧

(٢) الكتاب : ١ : ٣٣

(٣) مع الهوامع : ٢ : ٣٧ ، ٣٨ ، شرح الأشموني : ١ : ٢٠٩ ، شرح ابن الناطم :

الجملة الاسمية المنسوخة :

هنا نعرض من التراكيب التي اختلفت فيها النحاة بين الإجازة والمنع فيما يلي :

- ١- كان الدرس مذاكراً الطالب.
- ٢- كان سيارة القادم راكباً .
- ٣- قائماً ما كان زيد ، وقائماً ما زال زيد .
- ٤- قائماً لم يكن عمرو ، وقائماً لم يزل علي .
- ٥- ما قائماً كان زيد ، وما قائماً زال زيد .
- ٦- ليس قائماً زيد .
- ٧- قائماً ليس زيد .
- ٨- لك نجحت أية لك .
- ٩- إن بك زيدا واثق .
- ١٠- عسى أن يقوم زيد .

ومذاهب النحاة في التراكيب المذكورة علي النحو التالي :

أ - جمهور البصريين لا يجيزون (١) ، (٢) ، فلا يجوز إيلاء كان معمول الخبر إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، ولا يجيزون تقديم معمول الخبر سواء تقدم الخبر علي الاسم أو تأخر ، وذلك لوجود الفصل بين كان وممولها بأجنبي^(١).

ب - فصل ابن السراج والفارسي وابن عصفور ، فأجازوه إن تقدم مع الخبر لأن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ، ومنعوا تقدم معمول الخبر

(١) شرح التصريح : ١ : ١٨٩

وحده إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعة بأجنبي^(١) ، وعلي رأيهم فالتركيب (١) هو الصحيح .

ج- أجاز الكوفيون تقديمه مطلقا تمسكا بقوله:بما كان إياهم عطية عودا وخرج علي زيادة (كان) ، أو إضممار الشأن ، أو ما موصول وعطية مبتدأ ، وخبره عودا وإياهم معمول الخبر مقدم علي المبتدأ ، وتقديم معمول الخبر الفعلي علي المبتدأ جائز عند البصريين ، وقيل ضرورة^(٢) .

وبعد العرض المتقدم يمكن أن نستكشف مذاهب النحاة علي النحو الآتي :

- ١- جمهور البصريين لا يجيزون إيلاء كان معمول خبرها إلا إذا أتى ظرفا أو جارا ومجرورا لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما بالتقديم والتأخير ، وإن لم يكن معمول الخبر منهما فالمنع عندهم ، ويرجع ذلك عندهم أنه لا يرد في السماع تقديمه إن لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا.
- ٢- منهج البصريين القياس علي الأصل والمطرود ، والكوفيون لم يأتوا بشواهد يؤيدون بها ما أجازوا ، وشاهدتهم أو له المانعون ، فلا حجة فيه.
- ٣- البصريون رأوا أنه بإيلاء كان معمول خبرها يحدث فصلا بأجنبي بينها وبين أسمها أو خبرها ، ويتضح في منهجهم أنهم أكثر محافظة علي رتبة المتضامين وعدم جواز الفصل بينهما كما هو في باب الإضافة فقد

(١) السابق : ١ : ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٢) السابق : ١ : ١٩٠ ، شرح الأشموني : ١ : ٢٣٨ .

منعوا الفصل بين المتضامين بأجنبي . وعدوا ما ورد من الشعر ضرورة أو شذوذا ، وكذا نجدهم يؤكدون علي عدم جواز الفصل بين الأدوات العاملة ومعمولاتها ، والكوفيون أكثر اعتمادا علي الشعر في تعديد القواعد النحوية ، وفي منهجهم الشعر العربي مثل النثر في استعماله معيارا للقواعد ، لكن الدرس البصري يفصل بين النثر والشعر عندما تخالف القاعدة التي وضعوها ، ويقولون كثيرا بالضرورة الشعرية والشذوذ ، ونكاد لا نري القول بهما في الدرس الكوفي .

٤- البصريون لا يجيزون إيلاء كان معمول خيرا نحو : كان طعامك زيد أكلا ، وكان طعامك أكلا زيد ، وأكلا كان طعامك زيد^(١) ، ويجيزون الصور الآتية :

كان يد أكلا طعامك ، كان أكلا طعامك زيد ، طعامك كان زيد أكلا ، طعامك كان أكلا زيد ، أكلا كان زيد طعامك ، زيد كان أكلا طعامك ، زيد طعامك كان أكلا ، زيد أكلا طعامك كان ، زيد طعامك أكلا كان . وبالنظر في هذه الصور نقول : إن معيار السماع الذي اعتد به جمهور البصريين لا يتحقق هنا فيما أجازوه إلا في جواز تقديم معمول خبر كان عليها " كقولـه تعالى : (وأنفسهم كانوا يظلمون) الأعراف (١٧٧) ، ونجد مثل ذلك في : طعامك كان زيد أكلا كما أن تقديم الخبر علي الاسم وتوسط المعمول بينهما يجوز إجماعا في نحو : كان أكلا طعامك زيد^(٢) .

(١) همع الهوامع : ٢ : ٩٣

(٢) شرح الأشموني : ١ : ٢٣٧

٥- الكوفيون أجازوا تقديم معمول الخبر مطلقا ، واستشهدوا بشاهد شعري خرج علي الضرورة أو علي زيادة (كان) أو إضمار الشأن ، أو ما موصول ، وعود صلة ، وعطية مبتدأ ، وقدم معمول عود الخبر الفعلي علي المبتدأ ، وذلك جائز عند البصريين ، وعلي هذا فلا شاهد لهم ولا حجة .

٦- ابن السراج والفارسي وابن عصفور أجازوا تقديم معمول الخبر إذا تقدم الخبر معه ، فيجيزون نحو : كان طعامك أكلا زيدا ، ولا يجيزون : كان طعامك زيد أكلا ، لوجود الفصل بأجنبي في الثاني .

٧- نخلص بعد العرض المتقدم إلي أن معيار السماع لا يجيز إيلاء كان معمول الخبر إلا في شاهد يحتمل التأويل ، وإجازة إيلائه (كان) بالقياس لا بالسماع ، أي بالقياس علي عدم الفصل بين المتضامين ، أما الصور الأخرى التي أجازوها فليس فيها إيلاء كان معمول خبرها ، وكان ذلك دافعا لهم لإجازتها .

في التركيبين (٣ ، ٤) : قائما لم يكن عمرو ، والنمط الثاني منه : قائما ما زال زيد : والتركيب (٤) : قائم لم يكن عمرو ، والنمط الثاني منه : قائما لم يزل علي والنحاة مذاهب في ذلك :

- أ- لا يجيز بعض النحاة تقديم خبر كان علي ما النافية ، ولا علي ما زال ، وذلك لأن (ما) لها الصدارة ، فلا يجوز تقديم الخبر عليها .
- ب- الكوفيون لا يرون لما النافية صدارة ، وأجازوا تقديم الخبر عليها .
- ج- ابن كيسان وافق البصريين في (ما كان) ، وخالفهم في (ما زال) ونحوه لأن فيها إيجابا .

د- قال ابن مالك في شرح الكافية بجواز تقديم الخبر إذا كان النفي بغير (ما) نحو : لا ، لم ، لن ، واستدل بقوله : علي السن خيرا لا يزال يزيد . فقدم معمول خبرها ، وتقديم معمول خبرها يؤذن بتقديم المعمول غالبا ، لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن الفراء ، ومن شواهده الصريحة :
مه عانلي فهائما لن أبرحا (١) .

ه- منع الفراء تقديم خبر زال وأخواته عليها سواء نفيت بـ (ما) أو بغيرها (٢) .

وفي التركيب (٥) : ما قائما كان زيد ، والنمط الثاني منه : ما قائما زال زيد توسط الخبر بين ما والفعل ، ومنعه بعض النحاة ، وأجازه بعضهم .
ورجح السيوطي والأشموني الجواز ، حيث قالوا : والصحيح الجواز (٣) ، وواضح أن المانعين نظرنا إلي عدم جواز الفصل بين ما والفعل سواء أكان شرطا في العمل كما في (ما زال) ونحوه ، أو لم يكن شرطا في العمل كما في كان ونحوه . أما المجيزون فرأوا أن أداة الصدارة قد تقدمت ، وتقديم الخبر هنا جائز لذلك وواضح أن معيار السماع هنا مفتقد عند الفريقين ، والمعمول عليه هو القياس . وقاس الفريق الأول علي عدم جواز الفصل بين المتضامين ، والثاني علي أن ما له الصدارة مقدم .

(١) شرح الأشموني : ١ : ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، شرح الصريح : ١ : ١٨٩ ، الهمع : ٢ :

(٢) همع الهوامع : ٢ : ٨٩

(٣) شرح الأشموني : ١ : ٢٣٤ ، همع الهوامع : ٢ : ٨٩

والتركيب (٦) : ليس قائما زيد ، منعه بعضهم تشبيهاً — (ما) ، وهو محجوج بالسمع^(١) ، والتركيب (٧) : قائما ليس زيد ، فيه تقديم خبر ليس عليها وعلي اسمها ، قال السيوطي : " وأما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي و الفارسي والجرجاني ، وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك علي المنع فيها قياسا علي فعل التعجب ، وعسي ونعم وبنس بجامع عدم التصرف وقدماء البصريين ، ونسبة ابن جنبي إلي الجمهور . واختاره ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور علي الجواز لتقديم معموله في قوله تعالي : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) هود (٨)^(٢) ، والمانعون يحتجون بأن ليس من الأفعال الجامدة ، والجامد لا يكون كالمتصرف في جواز تقديم خبره أو معمول خبره عليه ، كما أن الآية التي احتجوا بها نجد " معمول الخبر ظرفا ، والظرف بتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره^(٣) ، وتلاحظ أن المجيزين جاءوا بالقياس ، أي جواز تقديم معمول الخبر يؤذن بتقديم الخبر ، لكن في الشاهد كان المعمول ظرفا ، والظرف بتوسع فيه ، والحق أن الفريقين لم يعضدهم السماع فيما ذهبوا إليه ، واستدلوا بالقياس .

والتركيب (٨) جائز عند بعض النحاة ، وممنوع عند آخرين ، في نحو : آية لهم أنا أنجيناهم ، وتقديم المبتدأ المصدر المؤول يجعل أن المفتوحة تلتبس بالمكسورة لوقوعها في أول الكلام ، ومن أجازوا لا يرون في ذلك لبسا .

(١) مع الهوامع : ٢ : ٨٨ .

(٢) السابق نفس الجزء والصفحة .

(٣) شرح التصريح : ١ : ١٨٨ .

التركيب (٩) : إن بك زيدا واثق ، فيه معمول الخبر جار ومجرور ، والمعلوم أنه لا يجوز تقديم معمول الخبر علي الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور ، فلا يجوز : إن طعامك زيدا أكل ، فقد منعوا ذلك مع الفعل ، ومنعه مع الحرف أولي ، لأن الحرف كما يقول النحاة لا يقوي قوة الفعل في العمل والرتبة لأنه فرع في ذلك، ولكن إذا كان " معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا ، فقد أجاز تقديمه علي الاسم بعض النحاة ، وجعل منه قوله :

فلا تلحني فيها فأنى بحبها *** أخاك مصاب القلب جم بلا بله

ويجوز ذلك في الظرف والجار والمجرور للتوسع فيهما، وذلك جائز عند بعض النحاة خلافا للجمهور^(١) .

ويقول الصبان : " قوله (أي الأشموني) : ومنعه بعضهم الوجه خلافه لأنه يجوز تقديمه في (ما) وهذه أقوى دليل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا^(٢) .

والتركيب (١٠) عسي أن يقوم زيد ، " أفعال للمقاربة إن اقترنت بأن ففي التوسط قولان : أحدهما : الجواز ، وعليه المبرد والسيرافي ، و صححه ابن عصفور ، والثاني : المنع وعليه والشلوبين^(٣) .

الجملة الفعلية : هنا نذكر من التركيب الذي فيها خلاف يؤدي إلي الإجازة والمنع.

وذلك فيما يلي :

(١) شرح ابن عقيل : ١ : ٢٠٣

(٢) حاشية الصبان : ١ : ٢٧٣

(٣) معجم الهوامع : ٢ : ١٤٢ ، ١٤٣

- ١- زيد قام
٢- ما ضرب إلا زيد عمرا
٣- ضرب غلامه زيدا
٤- أعطيت مالكة الغلام .
٥- طمعا في رحمته دعوت الله .
٦- استوي والخشبة الماء .
٧- نفسا طاب الرجل
٨- جئت النحو كي أتعلم .

وعلى السيوطي وقال : " أجزى التوسط تفضيلا لها علي إن وأخواتها ، ولها حال قوة بالنسبة للحروف " ٢ : ١٤٣ ، فالحروف لا يجوز توسط أخبارها بينها وبين اسمها . أما منع الشلوبيين للتوسط لأنه نظر إلي أنها جامدة ، وهذا الجمود لا يصل بها إلي مرتبة الأفعال المتصرفة في جواز توسط الأخبار ، فأشبهت الحروف .

والآن نبدأ بعرض التراكيب السابق ومذاهب النحاة علي النحو التالي :

(أ) التركيب (١) : زيد قام ، جائز عند الكوفيين ، وممنوع عند البصريين^(١) .

لأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل علي الفعل ، وإن قدم صار مبتدأ ، والجملة اسمية ، مركبة من : مبتدأ + فعل + فاعل (ضمير مستتر) ، أما الكوفيون فالجملة فعلية بسيطة ، وليس فيها تقدير ضمير ، فالمذهب البصري يتمسك بالرتبة ، والمذهب الكوفي لا يتمسك بها . كما أن الكوفيين قدموا هنا المعني علي الشكل والتركيب ، فزيد في المعني فاعل سواء تقدمه وتأخره ، يقول برجشتراسر : " غير أن الأكثر والأقرب إلي الاحتمال هو أن يكون معني : زيد جاء عين معني جاء زيد ، وإنما الفرق بينهما أنك إذا

(١) شرح ابن عقيل: ٢: ٤٣ ، حاشية الخضري: ١: ١٦١ ، شرح التصريح: ١: ٢٧١

قلت: جاء زيد أخبرت عن مجيئه إخبارا محضاً ولا يخالفه شيء غيره ،
فتقدم الفعل هو العبارة المألوفة ، وإذا قلت : زيد جاء ، كان المراد أن أنبئه
السامع إلي أن الذي جاء هو زيد ، كأنني قلت : زيد جاء لا غيره ... وتغيير
الترتيب يخالف العادة وهو أكثر تأثيراً في الفهم المألوف ، وأول كلمة في
الجملة هي علي العموم المضغوطة في اللغة العربية^(١) ، ويلحظ من النص
السابق أن برجستراسر يريد أن يوضح الآتي :

١- زيد جاء يستوي في المعنى مع جاء زيد في كون زيد فاعلاً للمجيء .
٢- أن تقديم زيد علي الفعل نتج عنه إفادة التخصيص أي تخصيص المجيء
لزيد . وهذا لا يوجد عندما نؤخر زيد عن الفعل ، فجاء زيد ، هو إخبار
بالمجيء .

٣- تقديم زيد يعني الاهتمام بالمتقدم .

(ب) التركيب (٢): ما ضرب إلا زيد عمراً . ومذاهب النحاة في المحصور
بالاتلاثة :

١- أكثر البصريين والقرءاء وابن الأثيري إن كان المحصور فاعلاً امتنع
التقديم ، فلا يجوز : ما ضرب إلا زيد عمراً ، وأما قوله :
فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا

فأول علي أن (ما هيجت) مفعول بفعل محسنوف ، والتقدير :
درى ما هيجت لنا ، فلم يتقدم الفاعل المحصور علي المفعول .

٢- الكسائي : يجوز تقديم المحصور بإلا فاعلاً كان أو مفعولاً .

(١) التطور النحوي : ١٣٣ .

٣- بعض البصريين واختاره الجزولي والشلوبين أنه لا يجوز تقديم المحصور بإلا فاعلا كان أو مفعولا^(١) .

ويلحظ هنا أن الإجازة والمنع كليهما يتوقف علي :

١- المذهب الأول يمنع تقديم الفاعل المحصور بالآ لأن في تقديمه لبسا يحدث .

٢- المذهب الثاني يجيز تقديم المحصور بإلا فاعلا كان أو مفعولا ، والكسائي هنا لا يعتني بالمعني ووضوحه ، فكان المعني واضح مع تقديم المحصور بإلا فاعلا كان أو مفعولا .

ج- المذهب الثالث لا يجيز تقديم المحصور بإلا فاعلا كان أو مفعولا وهو أكثر المذاهب تمسكا بوضوح المعني ، وهو عكس مذهب الكسائي .

" وقد اختار ابن ملك مذهبنا وسطا ، حيث قال :.... وقد يسبق إن قصد ظهر^(٢) .

د- إن عدم وضوح المعني (وضوح الحصر) هو الذي جعلهم لا يجيزون تقديم المحصور مع (إنما) ، قال الخصري : " أمسا إذا كان الحصر بإنما فإنه لا يجوز تقديم المحصور إذ لا يظهر كونه محصورا إلا بتأخير^(٣) .

(١) حاشية الخصري : ١ : ١٦٦

(٢) شرح ابن الناظم : ٢٢٩

(٣) حاشية الخصري : ١ : ١٦٦

والتركيب (٣) : ضرب غلامه زيدا ، وهو البيئة السطحية surface structure في النحو التحويلي rans formational grammar ، وبالتحويل إلى الأصل المقدر under ling structure أو البنية العميقة deep structure يكون التركيب : ضرب غلام زيد زيدا ، فالضمير هنا يعود على المفعول به المتأخر لفظا ورتبة ، وهذا ممنسوع عند جمهور النحويين ، وما ورد من ذلك تألود ، وأجازها الطوال من الكوفيين وابن جني ، والمجيزون استكلوا بشواهد شعرية ، أي استكلوا بالسمع ، من ذلك :
لما رأي طالبوه مصعبا ذعروا

والجمهور على منعه مطلقا ، وأجابوا عن الشواهد بأنها من الضرورة أو الشذوذ^(١) .

والتركيب (٤) أعطيت مالكة الغلام ، " امتنع خلافا للكوفية " ^(٢) ، وبالتحويل إلى الأصل المقدر : أعطيت مالك الغلام الغلام ، فالفاعل في المعنى هو (مالك) لأنه هو الآخذ للغلام ، والغلام مفعول في المعنى لأنه المأخوذ ، ومالك فاعل في المعنى مفعول في الإعراب ، والأصل كما يقول ابن مالك أن يسبق الفاعل في المعنى :

والأصل سبق فاعل معني كمن من ألبس من جاءكم نسج اليمن^(٣)

(١) شرح ابن عقيل : ٢ : ٥٨ .

(٢) همع اليوامع : ٣ : ١٦ .

(٣) شرح ابن عقيل : ٢ : ٨٤ .

وفي هذا التركيب اتصل الضمير بالفاعل في المعنسي وعاد علي
المفعول في المعني المؤخر لفظا ورتبة ، وهذا لا يجوز عند البصريين ،
والجائز عندهم :

أعطيت الغلام مالكة أعطيت الغلام مالك الغلام

فقد عاد الضمير علي متأخر رتبة ومتقدم لفظا، لكن هذا التركيب فيه
مخالفة للأصل، وهو تقديم الفاعل في المعني ، وواضح من المذهب الكوفي
أنه لا يمنع عود الضمير علي متأخر لفظا ورتبة مع انهم يمنعون الإضمار
قبل الذكر كما هو موجود في باب التنازع . ويعلل السيوطي لمذهبهم هنا
فيقول: " والكوفيون جوزوا ذلك علي تقدير تناول الغلام الفعل أولا^(١) .

والتركيب (٥) : طمعا في رحمته دعوت الله ، فيه تقديم المفعول لأجله
علي العامل (الفعل) ، قال السيوطي : " ويجوز تقديم المفعول له علي عامله ،
ومنعه ثعلب وطائفة ، ورد بالسمع ، قال : فما جزعا ورب الناس أبكي .

وقال : طربت وما شوقا إلي البيض أطرب^(٢) .

والتركيب (٦) : استوي والغشبية الماء ، توسط المفعول معسسه وواو
المصاحبة بين العامل (الفعل) والمعمول (الفاعل) ، " وتقديم المفعول معه
علي مصحوبة فالجمهور علي منعه ، وأجازه ابن جني في الخصائص ،
واستدل يقول الشاعر :

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوي

(١) همع الهوامع : ٣ : ١٧ .

(٢) السابق : ٣ : ١٣٤ .

وقول الأخرى :

أكنيه حين أناديه ولا ألقبه بالسوأة اللقبا

و لاحجة لابن جني في البيتين لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها ، وذلك في البيت الأول ظاهر ، وفي الثاني فعلي أن يكون أصله : ولا ألقبه اللقب وأسوأه والسوأة^(١) .

- التركيب (٧) : نفسا طاب زيد ، مذهب سيويوه رحمه الله تعالى أنه لا يجوز تقديم التمييز علي عامله سواء كان الفعل متصرفا أو غير متصرف ، فلا تقول : نفسا طاب زيد ، ولا: عندي درهما عشرون . وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه علي عامله المتصرف ، واستدلوا بقوله :

وما كان نفسا بالفراق تطيب

وقوله :

وما أر عويت وشييا رأسي اشتعلا^(٢)

ومن غير المتصرف قوله :

ونارنا لم ير نار مثلها

وقوله :

(١) شرح ابن الناظم : ٢٨١ ، شرح الأشموني : ٢ : ١٣٧ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٢ : ١٥٩ .

أنفسا تطيب بليل المنى (١)

والبيت الأول وردت فيه رواية أخرى عن الزجاج : وما كان نفسي بالفراق تطيب ، فلا شاهد حينئذ ، والجمهور علي أنه ضرورة فلا يقاس عليه ، والبيت الثاني يخرج المانعون علي الضرورة ، والثالث : نارا قدم علي عامله مثلها ضرورة ، وقد يجوز أن يكون يري من رؤية القلب فيكون نارا أحد مفعوليه فلا يبقى حينئذ شاهد ، أو من رؤية البصر ، ومثل نائب فاعل ، ونارا مفعول ، والبيت الرابع قدم التمييز علي عامله (٢) .

والشيخ خالد الأزهرى في شرح التصريح بين مذاهب النحاة في ذلك ذكرا تعليقاتهم النحوية ، وذلك علي النحو التالي :

أ- لم يجر سبويه ذلك لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فعلا في الأصل . وقد حول الإسناد عنه إلي غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل .

ب- الفارسي : التمييز كالنعت في الإيضاح ، والنعت لا يتقدم علي عامله فكذلك ما أشبهه (٣) .

و" مذهب الكسائي والماذني والمبرد جواز تقديم التمييز عليه قياسا علي غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف (٤) .

(١) شرح الأشموني ، وشرح الشواهد للعيني : ٢ : ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٢) ينظر إلي السابقين نفس الجزء والصفحة .

(٣) شرح التصريح : ١ : ٤٠٠ .

(٤) شرح ابن الناظم : ٣٤٢ .

ومن مذاهب النحاة في ذلك يتبين لنا ما يلي :

١- سيوبه والجمهور لا يجيزون تقدم التمييز على العامل وإن كان فعلا متصرفا مراعاة للأصل المقدر لأن التمييز المنصوب بفعل متصرف في الغالب يكون فاعلا في المعنى ، فنحو : طاب زيد نفسا طابت نفس زيد ، واشتعل الرأس شيئا اشتعل شيب الرأس .

٢- الفارسي : نظر إلى المعنى ، فالتمييز مبين أو مفسر لإبهام ، و هو كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدم على عامله ، فكذلك ما يشبهه ، فقام الفارسي التمييز على النعت في ذلك .

٣- قامه المجيزون على الفضلات المنصوبة في جواز تقديمها مثل المفعول لأجله والمفعول به والمفعول فيه والحال .

٤- المجيزون احتجوا بالسماع من الشواهد الشعرية ، والممانعون أولوها على الضرورة أو بتقدير يجعل البيت لا شاهد فيه من تقدم التمييز على عامله .

٥- إن الخلاف النحوي نتج عن جعل الشواهد الشعرية معيارا للتخاطبة والتصويب ومصادر للسماع ، كما أن نقص الاستقراء عندهم جعلهم يختلفون ، وإضافة إلى هذا فالشواهد النظرية التي لا يقال فيها بالضرورة غير متوفرة في دروسهم النحوية واللغوية ، ولو وصلت إليهم الشواهد النظرية لأدركوا الفرق بين الضرورة الشعرية واللهجات العربية ، كما أن الاستقراء الناقص كان دافعا للقول بهذا .

التركيب (٩) : جئت النحو كي أتعلم : لا يجوز عند الجمهور وأجازه الكسائي .

وقال الصبان : " ومنعه الجمهور لأن كي من الموصولات الحرفية ،
ومعمول الصلة لا يتقدم علي الموصول"^(١)، ومن التراكيب غير الجائزة في
ذلك :^(٢)

١- أعجبنى زيدا ضرب عمرو

٢- أعجبنى زيدا ضربك

٣- أعجبنى زيدا أن ضربت

٤- جاعني زيدا الذي ضرب

وفي هذه التراكيب تقدم معمول المصدر ومعمول الفعل عليهما ، وهذا
لا يجوز عند الجمهور لأنه هنا وفيما يشبه ذلك لا يجوز أن يتقدم المعمول
(المفعول) علي المصدر (العامل) ، ولا علي أن المصدرية والفعل ، أو
الموصول وصلته ، فهو في كل معمول صلة ، ومعمول الصلة لا يتقدم علي
الموصول .

تقديم الحال علي صاحبها :

تتقدم الحال علي صاحبها بأن تقع بين الفعل العامل وصاحب الحال ،
واختلف نحاة العربية في ذلك ، وليتضح الأمر نعرض من التراكيب الآتي :

١- جاء ضاحكا زيد

٢- ضربت مكتوفا اللص .

٣- مررت جالسة بهند .

التركيب (١) جاء ضاحكا زيد ، و (٢) ضربت مكتوفا اللص ، أجاز

البصريون

(١) حاشية الصبان : ٣ : ٢٨١ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح : ١ : ٥٥٧ .

تقديم الحال علي صاحبها مرفوعاً ومنصوباً ، ومنع الكوفيون تقديمه علي المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقاً^(١) .

والتركيب (٣) : مررت جالسة بهند ، قدم الحال علي صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، وهذا ممنوع عند الجمهور ، وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه ، فحقه إذا تعدي لصاحبه بواسطة أن يتعدي إليه بتلك الوسطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدي بحرف الجر إلي شيئين فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الوسطة التزام التأخير^(٢) .

وخالفهم الفارسي وابن جنبي وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين ، فأجازوا التقديم لضعف دليل المنع ، وقال ابن مالك :
..... ولا أمنعه فقد ورد^(٣) .

وبهذا يكون أكثر النحاة أي الجمهور قد اعتمد في استدلاله علي التعليل البعيد عن روح الدرس اللغوي ، ونجد الفريق الآخر استدلالاً بالسماع ، وعليه قال ابن مالك .

والحق أن تقديم الحال علي صاحبها المجرور بحرف غير زائد ، ورد في القرآن الكريم . في قوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافة للناس) سيأ^(٢٨) ، بيد أن المانعين يرون أن الحال من الكاف في أرسلناك حتي لا يكون في ذلك تقديم ، وقد استشهد للمجيزون بأكثر من شاهد ، ومن ذلك ، قوله :

(١) شرح التصريح : ١ : ٣٧٩ ، شرح الأشموني : ٢ : ١٧٦ .

(٢) السابق نفس الجزء والصفحة ، السابق نفس الجزء والصفحة .

(٣) تنظر الشواهد مثلاً في : شواهد العيني : ٣ : ١٦٠ ، التصريح : ١ : ٣٧٩ ،

الأشموني : ٢ : ١٧٧ شرح ابن الناظم : ٣٢٤

تسلية طرا عنكم بعد بينكم ** بذكرا كم حتى كأنكم عندي.

والأرجح هنا هو مذهب المجيزين لو ورد السماع وعدم الاحتياج إلي تقدير فيه تكلف وبعد عن الصواب ، ويبدو تكلف التقدير في قول ابن هشام :
"والحق أن البيت ضرورة أو طرا حال من عنكم محذوفة مدلو لا عليها
بعنكم المذكورة ، وإن كافة حال من الكاف في أرسلناك" (١) .

وهنا تبدو ملاحظات علي مذاهب الكوفي يمكن أن تتحدد فيما يلي :

١- منع الكوفيون تقدم الحال علي صاحبها المرفوع أو المنصوب أو فيهما في قول ، وذلك لأنهم يشترطون في صاحب الحال أن يكون مفعرا لا ظاهرا ، ولا حجة لهم في ذلك لأنهم السماع يؤيده ، فأقول في قوله :

فسقي ديارك غير مفسدها صوب الغمام ...

والثاني في قوله : وصلت ولم أصرم مسبيين أسرتي .. (٢)

٢- احتج الكوفيون بأنه بتقديم الحال علي صاحبها المنصوب يتوهم كون الاسم مفعولا وما بعده بدلا منه ، نحو : لقيت راكبة هذا ، والحق أن هذا ليس بموضع للتوهم واللبس .

كما أن البذل معرفة والمبذل منه تكرة يحتاج إلي الدليل ، وأيضا فهم لا يجيزون : لقيت تركيب هذا ، لتوهم المفعولية ، مع أن هذا لا يتوهم .

٣- صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف زائد يجوز تقديم الحال عليه سواء كان فاعلا أم مفعولا نحو : ما جاعني راكبا من أحد ، وما رأيت

(١) شرح التصريح : ١ : ٣٧٩

(٢) همع الجوامع : ٤ : ٢٥ .

راكبا من أحد ، وهذا متفق عليه عند النحاة^(١) ، ولعل الدافع هنا إلى الإجازة هو أن الفعل العامل لا يتعلق بالجار والمجرور لأنه زائد ، ولذا هنا لا يجب التأخير .

تقديم الحال على عملها :

في تقديم الحال على عاملها مذاهب يمكن أن تبدو من خلال التراكيب الآتية :

- راكبا زيد جاء .
- زيد متكئا في الدر .
- قائما في الدر زيد .
- راكبا ضربت زيدا .
- جالسة مررت بهند .
- زيد شعرا زهير .
- والشمس طالعة جاء زيد^(٢) .

وفي تقديم الحال على عاملها مذاهب :

- ١- المنع مطلقا وعليه الجرمي تشبيها بالتمييز .
- ٢- الجواز مطلقا إلا ما يستثنى وهو الأصح وعليه الجمهور قياسا على المفعول به والظرف .

وقد ورد به السماع ، قال تعالى (خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ) القمر

(٧)

٣- مذهب الأخفش منع تراكبا زيد جاء لبعدها عن العامل

(١) شرح الأشموني : ٢ : ١٧٨ ، شرح التصريح : ١ : ٣٨٠ .

(٢) همع الهوامع : ٤ : ٢٧ وما بعدها .

٤- وعليه الكوفيون: إن كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخرت وتوسطت والرافع قبلها ، ولم يتقدم علي الرافع والمرفوع معا ، فلا يجوز:راكبا جاء زيد ، لأنها عندهم في معني الشرط يؤول إلي تقديم المضمرة علي الظاهر لفظا ورتبة ، وإن كانت من مرفوع مضمرة جاز تأخرها وتوسطها وتقديمها علي الرافع والمرفوع معا نحو: قائما في الدار أنت، وراكبا جئت ، وإن كانت من منصوب ظاهر أو مجرور ظاهر سلم جاز تقديمها كالمرفوع ولا توسطها حذرا من توهم المفعول ، أو مضمرة جاز التقديم نحو : ضاحكا لقيتني هند ، وضاحكا مرت بي هند^(١)

٥-أجاز الكسائي تقديم الحال علي الجامد المفهوم للتشبيه في : زيد شعرا زهير ، وهو ممنوع في مذهب البصريين ، وأجاز الكسائي والفراء وهشام تقديم الحال الجملة ومعها الواو ، وهذا غير جائز عند جمهور النحاة^(٢) .

والآن نعرض من الملاحظات التي توضح مذاهب النحاة في تقديم الحال علي عامله فيما يلي :

- أ- مذهب الجرمي غير مقبول لأنه مردود بالسمع وظهر فيه إفراط الرأي .
 ب- مذهب الأخفش في منع الصورة : راكبا زيد جاء لبعده الحال عن العامل مردود أيضا بالسمع فقد، ورد الفصل بغير أجنبي في هذا النمط لأن (زيد) مبتدأ ، وجاء فاعله ضمير مستتر يعود عليه ، ونرى في الآية قد

(١) مع الهوامع : ٤ : ٢٧ : ٢٨ .

(٢) السابق : ٤ : ٢٩ : ٣٠ .

فصل بين الحال وعاملها بغير أجنبي وهو معمول خشعا : جمع لاسم
لفاعل خاشع

ج- اعتمد للمذهب الكوفي على معيار المضمرة والظاهر ، فهم لا يجيزون
تقديم الحال على صاحبها مرفوعا أو منصوبا إذا كان صاحب الحال
ظاهرا ، وكذا في صاحبه المجرور عند بعضهم . ومنع الكوفيون تقديم
الحال على عاملها إذا كان صاحب الحال ظاهرا منصوبا أو مجرورا ،
أو مرفوعا ، ولا يجوز أيضا توسطها ، وحثهم أن التقديم مع
المرفوع: راكبا جاء زيد راكبا فيه إضمار ، وبقيمه يقدم المضمرة
على الظاهر ، وإن كانت من منصوب ظاهر أو مجرور ظاهر لم يجز
توسطها حذرا من توهم المفعولية ، كذا إن كانت من مجرور ظاهر أو
منصوب ظاهر لم يجز تقديمها حذرا من توهم المفعولية .

وما ذهب إليه الكوفيون مردود عليه لما يأتي :

١- معيار الظاهر والمضمرة الذي اتخذه الكوفيون لصاحب الحال لا يؤيده
سماع ، فقد ورد التقديم بهما ، قال تعالى : (خشعا أبصارهم يخوجون)
القمر (٧) ، ومنه : غافلا تعرض المنية للمرء فيدعي ولات حين
إياء^(١) .

أما قولهم توهم المفعولية ، فلا يتوهم المفعول في : لقيت راكبة هنداً ،
ولا : لقيت تركب هنداً .

(١) شرح الأشموني : ٢ : ١٧٧ .

وواضح من مذهبهم أنهم أعطوا المعيار المضمر والظاهر لصاحب الحال أهمية خاصة فهذا المعيار يحدد وجهة نظرهم في الإجازة والمنع ، فقد أجازوا التقديم مع صاحب المضمر في صور منها :

١- قائما في الدار أنت . ٢- راكبا جننت .

٣- ضاحكا لقينتي هند . ٤- ضاحكا مرت بي هند .

أما الكسائي فأجازا تقديم الحال مع العامل مفهوم التشبيه نحو : زيد شجاعا مثلك ، وزيد شعرا زهير ، وزيد طالعة الشمس ، و لا يؤيد ما ذهب إليه سماع ، ورده جمهور النحاة بأن مفهوم التشبيه من العوامل غير القوية ، فلا يتقدم الحال عليها فهو بخلاف الفعل والمشتقات في القوة التي تؤدي إلي جواز التقديم .

رتبة الحال مع العامل أفعال التفضيل :

" كان القياس إذا كان العامل أفعال التفضيل وأقتضي حالين أن يتأخر الحالان عنه ، لأنه إذا كان يقضي حالا واحدة وجب تأخيرها عنه^(١) .

" ولا ينتصب مع أفعال التفضيل إلا المختلف الذات مختلف الحالين نحو: زيد مفردا أنفع من عمرو معانا ، أو متفقا الحال نحو : هذا بسرا أطيب منه زطبا^(٢) .

(١) همع الهوامع : ٤ : ٣٠ : ٣١ .

(٢) السابق : ٤ : ٣١ .

"المسموع من كلام العرب توسط (أفعل) بين هذين الحالين ،
فانقصر الجمهور علي ما سمع فقالوا : لا يجوز تأخيرهما عن أفعل و لا
تقديمهما عليه^(١) .

ووجهه الزجاج : بأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه
لئلا يقع الالتباس^(٢) .

* وأجاز بعض المغاربة تأخير الحالين عن أفعل بشرط أن يليه الحال
الأولي مفصولة عنه من الثانية، فيقال : هذا أطيب بسرا منه رطباً ، قال أبو
حيان : وهو حسن في القياس، لكنه يحتاج إلي سماع^(٣) ، ولي في هذين
التركيبين ملاحظات أوجزها فيما يلي :

أ - للتركيب : هذا بسرا أطيب منه رطباً ، هو المسموع ، فهو المتفق علي
إجازته .

ب- في هذا التركيب العامل أفعل التفضيل وهو يعمل في حالين أحدهما مقدم
عليه والآخر مؤخر .

ج- قدم الحال (بسرا) علي أفعل التفضيل ، وأفعل التفضيل ليس له قوة
الفعل واسم الفاعل واسم المفعول في تقديم المعمول عليه ، وهو في
مرتبة وسط بين المتصرف والجامد ، لذا يتأخر الحال عنه إذا كانت
واحدة ، ويجوز توسطه بين الحالين .

(١) السابق : ٤ : ٣١ .

(٢) السابق : ٤ : ٣١ .

(٣) مع الهوامع : ٤ : ٣٢ .

د- يُفصل بأفعل التفضيل بين الحالين منعاً للبس فأرادوا أن يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه.

هـ- ذهب المبرد طائفة إلى أن (بسراً) و (رطباً) منصوبان علي إضمار كان التامة صلة لـ (إذ) في الماضي : و (إذا) في المستقبل ، وهما حالان من ضميرهما ، وقيل علي إضمار (كان) و (يكون) الناقصة^(١).

وعلي هذا يكون التقدير : هذا إذ كان بسراً أطيب منه إذ كان رطباً ، أو هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذ كان رطباً ، وفي هذين التقديرين العامل (كان) ولاشاهد فيهما علي تقديم الحال علي أفعل التفضيل. وفي تقدير (كان) ناقصة يكون (بسراً ، رطباً) خبرين ، ولا شاهد أيضاً. وفي التركيب: هذا أطيب بسراً منه رطباً.

أ- وقع أفعل التفضيل موقع الحال في التركيب الذي لتفق علي إجازته النحاة، ووقع الحال موقع أفعل التفضيل .

ب- الجار والمجرور: الجار للمفضول أخذ الموقع نفسه، والحال الثاني احتفظ بموقعه .

ج- وقع الحالان بعد أفعل التفضيل، وفي الأول أحدهما قبله والآخر بعده

د- هنا لا توجد مشكلة تقديم الحال علي العامل أفعل التفضيل ، وأيضاً المعني واضح لا ليس فيه .

هـ - هو حسن في القياس كما قال أبو حيان لكن يحتاج إلي سماع .

(١) السابق : ٤ : ٣١ .

و- لا مانع من استعمال هذه الصورة في الأساليب العربية .

عامل الحال (الظرف والجار والمجرور) :

١- قائماً في الدار زيد . ٢- (هنالك الولاية لله الحق) الكهف (٤٤) .

توسط الحال بين المبتدأ والظرف أو الجار والمجرور :

١- زيد متكننا في الدار ٢- زيد عند هند في دارها .

٣- أنت قائماً في الدار .

ويبدو من التراكيب المذكورة أنفاً أن الحال تقدم علي العامل

(الجار والمجرور) و علي المبتدأ، وهذا في التركيب (١) .

وفي التركيب (٢) تقدم الحال (ظرف المكان)، وهو حال من ضمير لله

الذي هو خبر (الولاية) .

والتركيب (١) لا يجوز عند النحاة لأنه فيه تقديم الحال علي العامل

غير القوي . فهو لا يقوي علي التقديم كقوة الفعل وما حمل عليه كالمشتقات،

وأجازه الأخفش . ولم يذكر لذلك شاهداً ولا دليلاً .

أما التركيب (٢) فقد منعه النحاة ، وأجازه ابن برهان، لأن الحال عنده

ظرف مكان وعامل الحال جار ومجرور، ويمتنع في غير ذلك ، فالتراكيب

(١) غير مقبول عنده .

وفي توسط الحال بين المبتدأ والظرف والجار والمجرور مذهب

للنحاة يمكن إبانتهما في :

١- التركيب (١) جائز عند فريق من النحاة ، ولكن يحتج هذا الفريق بالسمع بالقراءة القرآنية الشاذة : (والسموات مطويات بيمينه) الزمر (٦٧) .

وقريء (مطويات) بالكسر علي الحال وبيمينه الخبر . وقيل الخبر محذوف أي والسموات قبضته ، والقراءة المتواترة : (مطويات) مرفوعة: فالسموات مطويات: مبتدأ وخبر، وبيمينه، متعلق بالخبر^(١) . وقال ابن الناظم : وأما قراءة من قرأ (والسموات مطويات بيمينه) فلا حجة فيه لإمكان جعل السموات عطفاً علي ضمير في قبضته ومطويات منصوب لها وبيمينه متعلق بمطويات^(٢) .

والمنع هنا هو مذهب الجمهور لضعف العامل، وصححه أبو حيان ورد بالسمع .

والأرجح عندي مذهب المجيزين لوجود السماع ولعدم الحاجة إلي تقدير .

- التركيب (٢) جائز عند فريق إذا كان الحال ظرفاً أو مجروراً، ومنع غير ذلك مثل: للتركيب (١)، (٣)، أما الجمهور فيمنعون التوسط مطلقاً . أما المذهب الكوفي فقد أجاز التركيب (٣) لأن الحال من مضمير مرفوع ، لذا فهم يمنعون التركيبين .

(١) إملاء ما من به الرحمن : ٢ : ٢١٦ .

(٢) شرح ابن الناظم : ٣٣١ .

(١):زيد متكئا في الدار،و(٢) زيد عند هند في دارها ، لأن الحال من ظاهر، وهذا يؤكد مذهبهم في جعل صاحب الحال المضمّن معياراً للإجازة في التقديم والتوسط .

تقديم المستثنى على الفعل والمستثنى منه :

١- إلا زيدا قام القوم

٢- إلا زيدا ما أكل أحد طعاما

٣- ما إلا زيدا قام القوم .

مذاهب النحاة :

١- الجمهور منع تقديم المستثنى أول الكلام موجبا أو منفيا لأنه لم يسمع من كلامهم .

٢- جوز الكوفية والزجاج تقديمه واستدلوا بقوله:

خلا الله لا أرجو سواك

وقوله : ولا خلا الجن بها إنسي .

ورد في (خلا)،وهي فرع إلا،والأصل أولي بذلك،وجوزه الأبيدي في المنفي قال:لأنه لم يتقدم علي الكلام بجملته لسبق (لا) النافية^(١) .

تقديم المستثنى على المستثنى منه والعامل :

١- القوم إلا زيدا قاموا

٢- القوم إلا زيدا قائمون .

٣- القوم إلا زيدا في الدار .

(١) مع الهوامع : ٣ : ٢٦٠ ، ٢٦١

١- المنع مطلقاً سواء كان الفعل متصرفاً أم غير متصرف تشبيهاً بالمفعول معه ، قال أبو حيان: وهذا مذهب من يري أن العامل في المستثنى ما تقدم من فعل وشبيهه .

٢- الجواز مطلقاً وصححه بعض المغاربة لو روده :

الا كل شيء ما خلا الله باطل ** وكل نعيم لا محالة زائل

فالاستثناء من ضمير باطل ، وباطل عامل في الضمير .

ج- الجواز مع المتصرف والمنع في غيره ، وعليه الأخفش وصححه أبو حيان . لأن السماع ورد بالتقديم في المنصرف^(١) .

والآن نعرض لبعض الملاحظات عن الرتبة النحوية ، فنحاة العربية اتخذوا الرتبة معياراً هاماً في تحديد صحة التراكيب وتخطئتها أو إجازتها ومنعها .

فالرتبة جعلت للتراكيب قسمين : أحدهما التراكيب الصحيحة نحويًا grammatical ، وثانيهما: التراكيب غير الصحيحة نحويًا Ungrammatical ، والرتبة مع القرائن الأخرى كالإعراب تتحكم في ذلك ، ويمكن أن تكشف عن الملاحظات فيما يلي :

١- الرتبة في اللغة العربية تنقسم إلى رتبة محفوظة ورتبة حرة ، والرتبة المحفوظة هي احتفاظ عنصر التركيب بموقعه فلا يتقدم أو يتأخر وذلك مثل رتبة الجار مع والمجرور وحرف العطف مع المعطوف ، والنعت

(١) السابق : ٣ : ٢٦١ : ٢٦٢ .

والمنعوت ، والمبدل منه والبديل ، والتوكيد والمؤكد . والموصول
والصلة ، والأدوات العاملة ومعمولاتها ، والمضاف والمضاف إليه
..... الخ.

والرتبة الحرة للعناصر التي تتقدم وتتأخر مثل الجار والمجرور
والظرف وما يقدم جوازا ... ، وقد يطرأ على الرتبة الحرة ما يجعلها رتبة
محافظة ، وذلك فيما يعرف بالتقديم والتأخير الواجب لأسباب منها : اللبس ،
والحصر ، والصدارة ، وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة الخ.

٢- يبدو دور الرتبة كعامل أساس في فهم المعنى عند فقد الإعراب ، فتتوب
الرتبة عن الإعراب إذا كان الإعراب تقديريا ولم توجد قرينة لفظية أو
معنوية توضح المعنى وهنا لا بد من الالتزام بالرتبة أو ما يعرف عن
النحاة بالأصل ، فالأصل التزام الترتيب والفرع التقديم والتأخير

٣- فهم نحاة العربية منذ العصور الباكرة دور الرتبة في إجازة التركيب
ومنعها ، قال سيبويه في تقسيم الكلام من حيث الاستقامة والإحالة: (١)

٤- : 'وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك :
قد زيدا رأيت ، وكفي زيد يأتيتك '

والمستقيم هنا أي المستقيم في المعنى ، والتركيب يفيد معنى ، ولكن
القبيح يعني أنه لا يجوز نحويا Un grammatical ، وعكس هذا في تقسيم
سيبويه : المستقيم الكذب ، فهو مستقيم نحواً (grammatical) ، وكان
دلالة مثل : حملت الجبل .

(١) الكتاب : ١ : ٢٥ ، : ٢٦ ، النحو والدلالة : ص ٦٥ وما بعدها.

"ولكن العلاقات المجازية تتدخل هنا لإنقاذ تعبير تحققت له الصحة النحوية ، فإن كل مجاز إنما كان مجازاً لأنه يمثل بالضرورة مفارقات في العلاقات المعجمية التركيبية ثم يمثل الاستعانة بالعلاقات المجازية لتحل محل العلاقات المهددة، ولولا الاعتماد علي هذه العلاقة ما صلح التركيب"^(١) ، وفي هذا الصدد يضرب المثل بجملة من أشهر الجمل التي تحققت لها الصحة النحوية لكنها كاذبة الدلالة، لأنها بلا معنى أو معناها خفي غامض وهي: الأفكار الخضراء عديمة اللون تكام بعنف :

colourless green ideas deep for lously^(٢) ، فهذه الجملة صحيحة نحويًا، ومع ذلك فهي بلا معنى رغم أنها تتألف من كلمات لكل منها دلالة واضحة وهي في حالة الأفراد، ومعنى هذا أن هناك تركيباً دلاليًا ، أو نوعاً من التوافق الدلالي لا بد أن يتوازي مع التركيب النحوي لتصبح جملة ما مفهومة ولها معنى"^(٣) .

ومن الملاحظات أن تقسيم سيبويه للكلام كان تقسيماً معتمداً علي الجانبين التركيبي والدلالي في الأقسام الخمسة التي ذكرها، فالقسم الأول مستقيم حسن: أي مستقيم نحواً ودلالة ، ومحال أي غير مستقيم نحواً ودلالة ، ومستقيم كذب : مستقيم نحواً ، وكذب في الدلالة ، ومستقيم قبيح : أي مستقيم دلالة ، وغير جائز نحويًا ، ومحال كذب : غير مستقيم نحواً ودلالة .

(١) الأصول : ٣٧٢ - ٣٧٣ بتصرف .

(٢) العربية والغموض : ٣٣ ، 386 - 385 . pp . 2 . cit . vol . 2 . lyons , op -

(٣) السابق : ٣٤ ، 230 . p . 1 . ibid , vol .

٤- لا شك في أن نحاة العربية قد اعتمدوا في الغالب على الشعر العربي كمصدر للاستشهاد وبخاصة للكوفيين الذين يعتدون بكل مسموع ، وقد خرج البصريون كثيرا من الشواهد الشعرية على الضرورة الشعرية أو الشذوذ أو الندرة ، وذلك إذا خالفت الشواهد قواعدهم .

ولعل الاستقراء الناقص للهجات العربية وقلة الاستشهاد بالنثر هو الذي أدى إلي ذلك .

٥- السماح والقياس مصدران هامين لتفصيل القواعد النحوية ، بيد أنه لما كان الاستقراء ناقصا تجدد للنحاة من المدرستين يتوسعون في القياس .

٦- هناك عوامل تتدخل في تحديد الرتبة النحوية منها : قوة العامل ، والتصريف والجمود ، والصدارة ، وأمن اللبس ، والحصر ، وعود الضمير ، والفصل بين المتضامين ، والظاهر والمضمر ، والجار الأصلي والجار الزائد ، وهذه العوامل تنحصر في الشكل والتركيب والدلالة .

٧- الرتبة من أبرز القرائن التي تتعاون مع العلامة الإعرابية لتوضيح المعنى ، وبخاصة إذا فقدت العلامة الإعرابية ، كما أنها من أبرز القرائن التي تشكل مع الإعراب نظام الجملة ، وعدم الاحتفاظ بالرتبة يؤدي إلي التغير في الإعراب نحو : قام زيد زيد قام .

وقوله : لميه موحشا ظلل

فتقديم الفاعل يجعل الجملة اسمية ، وفي البيت : يقدم النعت على المنعوت فيعرب حالا .

وفي نحو : لي مال ؟ مال لي . إذا قدم المبتدأ النكرة يعرب (لي)
جملة في محل رفع صفة ، وذلك في مواضع الرتبة المحفوظة ، فإذا حدث
فيها اختلاف اختلف الإعراب والمعني ومن ذلك : أنا سافرت؟ سافرت أنا ،
فيعرب الضمير المنفصل توكيداً.

أ- العربية

ب- الفعل

في

ج- الفع

للفا

د- الفاعل

الذ

٨- إن تخريج الشاهد علي الضرورة أو بتوجيهه بإعراب آخر ينفي
الاختلاف في الرتبة، وبالطبع الاختلاف في الإجازة والمنع ، وذلك
نحو:

ونارنا لم ير ناراً مثلها

فالاختلاف هنا في تقديم التمييز (ناراً) علي مثل. لأنه عامل غير قوي

لجموده .

والمانعون يخرجونه علي الضرورة ، أو أن ناراً مفعول لا ومثل نائب
فاعل ورأي من رؤية البصر ، أو أن يري من رؤية القلب ، وناراً أحد
مفعوليه . فلا شاهد علي هذا . وقد يكون لتعدد الروايات نور فعي إزالة
الخلافا في الرتبة النحوية ، وذلك نحو " وما كان نفساً بالفراق تطيب "
فقد روي : وما كان نفسي بالفراق تطيب .

فلا شاهد إذا علي هذا ، لأن ما أعرب تمييزاً واختلف في تقديمه علي
عامله أعرب اسماً لـ (كان).

ومن ذلك أننا نجد الاختلاف في تخريج الآية القرآنية (والسماوات
مطويات بيمينه) في قراءة كسر مطويات ، فقيل حال قدم علي العامل الجار
والمجرور ، واختلفوا في تأويل ذلك ولكن قراءة الرفع: (مطويات) لا شاهد
فيها علي تقديم الحال، فمطويات: خبر.

كما أننا لو قلنا بالتقديم والتأخير في باب التنازع لما احتجنا إلي الاختلاف ، وذلك مثل قوله تعالى : (أتوني أفرغ عليه قطراً) الكهف () أي أتوني قطراً أفرغ عليه^(١) .

٩- إن نظام الجملة العربية يصلح لتطبيق قواعد التحويل Trans formation Ruels فيما يسمى بإعادة الترتيب والتقديم والتأخير في النحو التحويلي التوليدي ، ويمكن باستخدام قواعد التحويل والتوليد نصل إلي معرفة الجمل الجائزة نحويًا وغير الجائزة ، وذلك الهدف الذي كان ينشده تشومسكي ، وجملة نحو: كان زيد أكلاً طعامك ، يمكن أن يأتي منها بالترتيب الآتية :

- ١- كان زيد أكلاً طعامك .
- ٢- كان أكلاً زيد طعامك .
- ٣- كان زيد طعامك أكلاً .
- ٤- كان أكلاً طعامك زيد .
- ٥- كان طعامك زيد أكلاً (×) البصريون .
- ٦- كان طعامك أكلاً زيد . (×) البصريون ، (?) عند فريق من النحاة .
- ٧- زيد كان أكلاً طعامك .
- ٨- زيد كان طعامك أكلاً .
- ٩- زيد طعامك كان أكلاً .
- ١٠- زيد طعامك أكلاً كان .
- ١١- زيد أكلاً طعامك كان .
- ١٢- زيد أكلاً كان طعامك .
- ١٣- أكلاً كان زيد طعامك .
- ١٤- أكلاً كان طعامك زيد . (×) البصريون .

(١) تفسير القرطبي: ١ : ٤٢ ، فقه اللغة وسر العربية: ٣٣٣ ، الضرورة الشعرية :

- ١٥- آكلا طعامك زيد كان. ١٦- آكلا طعامك كان زيد .
 ١٧- آكلا زيد كان طعامك . ١٨ - آكلا زيد طعامك كان .
 ١٩- طعامك كان زيد آكلا . ٢٠- طعامك كان آكلا زيد .
 ٢١- طعامك زيد كان آكلا . ٢٢- طعامك زيد آكلا كان .
 ٢٣- طعامك آكلا كان زيد . ٢٤- طعامك آكلا زيد كان .

يقول الصبان : " واعلم أن نحو: كان زيد آكلا طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة ، حاصلة من ضرب ستة في أربعة ، لأن التركيب مشتمل علي أربعة ألفاظ ، وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه ... وكلها جائزة عند البصريين إلا كان طعامك زيد آكلا.

وكان طعامك آكلا زيد ، وآكلا كان طعامك زيد كما يؤخذ من كلام الناظم^(١) .

ونلاحظ في التراكيب الأربع والعشرين أن كل لفظ يحيء في ستة أوجه ، وفي الأوجه الستة الأولى الجملة اسمية منسوخة بالفعل كان، وفي (١) الترتيب اعتيادي، وفي (٢) تقديم الخبر علي الاسم ثم جاء معمول الخبر في نهاية الجملة ، وفي الأوجه الستة الثانية تحولت الجملة إلي اسمية، وفي الأوجه الستة الثالثة جاءت الجملة منسوخة في (١٣، ١٤) ثم تحولت الجملة إلي اسمية في (١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨) وموقع الخبر ثابتاً في بداية الجملة ، ولكن موقع كان وأسمها ومعمول خبرها منتقلة أو حرة في الرتبة .

(١) حاشية الصبيان : ١ : ٢٣٧

وفي الأوجه الستة الرابعة معمول خبر كان ثابت في الموقع ،
والمتغير كان وأسمها وخبرها .

وعند البصريين لا يجوز إيلاء كان معمول الخبر ، وعلي مذهبهم
تكون التراكيب (٥ ، ٦ ، ١٤) غير جائزة ، ولكن عند بعض النحاة يجوز
التركيب (٦) ، ويلي كان معمول خبرها سابقا لخبرها لأنه في رأيهم كالجاء
منه^(١) .

الرتبة في اللغات الأعجمية .

قد علمنا أن الرتبة في اللغة العربية تنقسم إلى محفوظة وغير
محفوظة ، وقد يعرض للرتبة غير المحفوظة ما يحولها إلى رتبة ملتزمة
محفوظة ، وذلك في مواضع اللبس ، والحصر ، وعود الضمير ، والرتبة
أيضا تعني في مفهوم النحاة العرب الأصل والفرع ، فالأصل هو أصل
الترتيب ، فمثلا رتبة الخبر في الأصل التأخر ، والفرع هو تقديمه علي
المبتدأ ، ورتبة المفعول أن يتأخر عن الفاعل ، والفرع هو أن يتقدم علي
الفاعل أو يتقدم علي الفعل والفاعل ... ، والرتبة أيضا هي التي تعمل علي
حفظ الموقع position لعنصر التركيب النحوي .

والرتبة فرع علي التضام بمعناه العام وإذ لا رتبة لغير متضامين^(٢) ،
ويعود العنصر إلى أصله في الترتيب في مواضع اللبس والحصر وعود
الضمير

(١) شرح التصريح : ١ : ١٨٩ : ١٩٠

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٠

أما الرتبة في اللغات غير العربية والتي ليس فيها إعراب فتتخذ الرتبة أهمية كبرى فيتوقف المعنى وصحة التركيب علي الرتبة ، ولكن اللغة العربية لغة إعراب ، لذا وجدنا فيها الرتبة غير المحفوظة ، وتنبو الرتبة عن الإعراب في فهم المعنى إذا فقدت قرينة الإعراب اللفظية ، أو القرينة المعنوية واللفظية التي يفهم بهما المعنى الوظيفي في التركيب النحوي ، وأيضا فقد علمنا أن الرتبة اتخذها النحاة معيارا للتخطئة والتصويب .

أما اللغات غير المعربة كما قلنا فالرتبة فيها هي المعيار في فهم المعنى وفي صحة التراكيب وخطئها ، وتزداد أهمية الرتبة في اللغات غير المعربة عنها في المعربة .

يقول برجشراسر : " ترتيب الكلمات في الجملة مقيد في بعضها واختياري في بعض ، مثال النوع الأول اللغة الفرنسية فنرى فيها لكل جزء من الجملة موضعا لا يمكن نقله عنه إلا في قليل من الحالات ، ومثال النوع الثاني الألمانية فقواعد ترتيب الكلمات فيها قليل فالعربية متوسطة بين النوعين ، ... وقواعد الترتيب قاسية فيها ، فالعربية أقرب إلي الفرنسية في ذلك وهي أشد اللغات السامية تقييدا لترتيب الكلمات" (١) .

ويقول فنديريس : " وتزداد أهمية الرتبة في اللغات إذ تستعويض هذه اللغات في تأدية العلاقات التي كان يعبر عنها بالإعراب إما بكلمات مساعدة ، وإما يوضع كل كلمة بالنسبة للكلمات الأخرى" (٢) .

(١) التطور النحوي : ١٣٤

(٢) اللغة : ١٢١

لكن تركيب الجملة العربية يختلف عن التركيب في الإنجليزية والفرنسية مثلا ، فاللغة العربية لا يوجد في نظام جملتها ما يعرف بالرابطة ouplu ، فالمبتدأ والخبر فيها لا يحتاجان إلي رابطة ، والأمر مختلف في اللغتين المذكورتين ، نقول مثلا في الإنجليزية : The boy is plite ، والفرنسية : le gercon est puliu ، والترجمة في العربية: الولد مؤدب ، ولو ترجمنا حرفيا قلنا: الولد يكون مؤدبا ، وهذه الترجمة غير صحيحة ، ونقول: الأرض كروية: The earth is Round

والآن نأتي بأمثلة من الجمل في الإنجليزية لتتعرف علي المواقع الثابتة للفعل والفاعل والمفعول ، ولم يتغير هذا الترتيب إلا في التحويل من الخبر إلي الاستفهام أو من المبني للمعلوم إلي المجهول في حالتى الإثبات والنفي كما سنري :

- 1- The man opened the door .
- 2- The man did not open the door
- 3-Did the man open the door?
- 4-Didn't the man open the door ?
- 5- The door was opened by the man .
- 6- The door was not opened by the man .
- 7- Was the door opened by the man .
- 8- Wasn't the door opened by the man .⁽¹⁾

(١) نظرية تشو مسكي اللغوية : ١٥٢ .

وفي الفرنسية يستحيل أن نتمس نظام الكلمات دون أن يتغير المعنى ،
 فلو قلنا : في الفرنسية : poul Frappe peirre : بول يضرب بيير بدلا
 من : peirre Frappe poul :بيير يضرب بول لا رتكينا نفس المغالطة
 التي نرتكبها في اللاتينية لو أخطأنا في استعمال الإعراب فقلنا:Pulus
 Csedit petrum :بولس يضرب بطرس ، بدلا من : paulume Csedit
 Petrus^(١) .

وسنجد في اللاتينية علامة الرفع us في حين أن الفرنسية والإنجليزية
 تخلوان من هذه العلامة ويرفع فيهما الفاعل بالموقع .. بل إن موقعه يختلف
 في الفارسية عنه في الإنجليزية والفرنسية^(٢) .
 ونأخذ من اللغة الفارسية الأمثلة الآتية :

- ١- درتا بستان آينده إسكندرية مسافرت نخوهم كرد :لن أسافر إلي
 الإسكندرية في الصيف القادم .
- ٢- شايد حسن برود : من الجائز أن يذهب حسن .
- ٣- اين مرد كفت : قال هذا الرجل .
- ٤- حسن عاقل است : حسن عاقل^(٣) .

ويمكن مقابلة الجمل في الإنجليزية والفرنسية والفارسية بالعربية
 للتعرف علي الفروق فيما يلي :

(١) اللغة : ١١٢ ، في علم اللغة التقابلي : ٣٣ .

(٢) في علم اللغة التقابلي : ٦٤ .

(٣) اللغة الفارسية القواعد والنصوص : ٣٧ .

- أ-العربية ليس فيها الرابطة *couplu* ، واللغات الثلاث بها الرابطة .
- ب-الفعل في العربية يسبق الفاعل في الجملة الفعلية إلا علي رأي الكوفييين في جواز تقديم الفاعل عليه ، والفاعل في اللغات الثلاث يسبق الفعل .
- ج- الفعل في الإنجليزية يلي الفاعل في الجملة الخبرية ، ولا يأتي سابقا للفاعل إلا في الجملة الاستفهامية والجملة الأمرية .
- د- الفارسية تتوافق مع الإنجليزية والفرنسية في مجيء الفاعل أولا بيسد أن الفارسية يأتي فيها الفعل في نهاية الجملة ، فغايرتهما .

نتائج البحث

أن البحث في الرتبة النحوية من الموضوعات الهامة في الدرس النحوي ، و لا يقتصر علي اللغة العربية ، بل يتعداها، ويصح القول بأن البحث في هذا الموضوع يمكن أن يوجه إلي علم اللغة التقابلي ، فتدرس الرتبة النحوية في أكثر من لغة بهدف التوصل إلى معرفة نظام الجمل في اللغات ، ومن النتائج يمكن أن نذكر الآتي :

- ١- اتخذ نحاة العربية الرتبة النحوية معياراً للتخطئة والتصويب .
- ٢- الرتبة في اللغة العربية تنوب عن القرائن المفقودة لإظهار المعنى .
- ٣- الرتبة في اللغة العربية يحددها النحاة بالسماع وبالقياس .
- ٤- الرتبة غير المحفوظة تتحول إلي محفوظة لأغراض منها: منع اللبس والحصر وعود الضمير .
- ٥- تغيير الترتيب المحفوظ يؤدي إلي تغيير الإعراب ، وكذلك فالإعراب أو التوجيه الإعرابي يغير من خلاف النحاة حول الرتبة، وكذا القول بالضرورة الشعرية .
- ٦- هناك عوامل تتحكم في الرتبة هي قوة العامل، والتصريف و الجمود ، واللبس ، والحصر، وعود للضمير ، والظاهر والمضمر .
- ٧- إن حرية الرتبة في اللغة العربية تساعد في إقامة الوزن والسجع .
- ٨- نظام الجملة في العربية يختلف عن اللغات الإنجليزية والفرنسية والفارسية مثلاً .

٩- المعنى وصحة التراكيب في اللغات الإنجليزية والفرنسية والفارسية يتوقفان على الرتبة أو الموقع position للعنصر التركيبي .

١٠- بين الرتبة والعلامة الإعرابية علاقة وطيدة ، وهما ينظمان قرينة التضام في الجملة العربية .

١١- مفهوم نحاة العربية عن الرتبة منذ العصور الباكزة هي ما توصل إليها التحويليون ، وإعادة الترتيب permutation هي من الأركان التي بني عليها النحو التحويلي التوليدي .

١٢- قد يؤدي عدم الالتزام بالترتيب إلى الغموض في المعنى ومثال ذلك في البيت المشهور: وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه بقاربه ومعنى البيت أن إبراهيم المخزومي خال عبد الملك بن مروان لا يشبهه أحد إلا ابن أخته.

١٣- لم يلجأ النحاة إلى مصدر السماع كثيرا، وبخاصة البصريون الذين خرجوا أبياتا كثيرة علي الضرورة، وكان القياس عند الفريقين لما فقد السماع، الاستقراء الناقص للهجات العربية هو الذي أدى إلي القول بالضرورة الشعرية في المذهب البصري .

مراجع البحث

- ١- احمد سليمان ياقوت (دكتور) : فى علم اللغة النقالى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٩م.
- ٢- الأشموني : شرح ألفية ابن مالك، دار الفكر.
- ٣- بدر الدين بن مالك ابن الناظم : شرح الألفية، تحقيق د. عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت.
- ٤- برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة ط٣، ١٤١٧/ ١٩٩٧م
- ٥- تمام حسان (دكتور): الأصول، دراسة إيسيمولوجية للفكر اللغوى عند العرب، عالم الكتب القاهرة، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م.
- أمن اللبس، حوليات دار العلوم ١٩٧٩ م.
- اللغة العربية معناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- مذكرات فى النحو، ١٩٦٦، ١٩٦٧ م.
- ٦- الثعالبي : فقه اللغة وسر العربية، حقه ورتبة ووضع فهارسه . د. مصطفى السقا، أ. إبراهيم الأبيارى، أ. عبد الحفيظ شلى، الطبعة الأخيرة ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م.
- ٧- جون ليونز: نظرية تشومسكى اللغوية، ترجمة وتعليق د. حلمى خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

- ٨- حلمى خليل (دكتور): العربية والغموض، دراسة لغوية فى دلالة المبنى على المعنى، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- ٩- حماسة عبد اللطيف (دكتور). لغة الشعر دراسة فى الضرورة الشعرية، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .
النحو والدلالة، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م.
- ١٠- خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي .
- ١١- الخضرى: حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، مصطفى البابى الحلبي، الطبعة الأخيرة، ١٣٥٩ هـ = ١٩٤٠ م.
- ١٢- سيبويه: الكتاب، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م.
- ١٣- السيوطى: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب بالقاهرة، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م.
- ١٤- الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر
- ١٥- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق وتعليق وشرح د. طه الزينى، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح .
- ١٦- العكبرى: إملاء ما من به الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٧ م.

- ١٧-العيني: شرح الشواهد للعيني مع شرح الأشموني وحاشية الصبان، دار الفكر .
- ١٨-فندريس: اللغة ، ترجمة الأستاذ الدواخلي والدكتور القصاص، الأنجلو . ١٩٥٠ م.
- ١٩-عبد القاهر الجرجاني : المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، العراق ١٩٨٢ م.
- ٢٠-القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، دار الكتب العلمية .
- ٢١-محمد يونس (دكتور) : اللغة الفارسية القواعد والنصوص ، مكتبة الشباب ، ١٩٩٧ م.
- ٢٢-ابن يعيش : شرح المفصل ، المنيرية بمصر ١٩٤٩ م .